TRENDS
تريندز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

موقف جماعة
الإخوان المسلمين
من الحقوق والحريات

تعارض قيمي واستغلال مصلحي

موسوعة جماعة الإخوان المسلمين

الدراسة (10)

10

المحتويات

الملخص التنفيذي 7

المقدمة العامة 13

الفصل الأول: بين «الاستضعاف» و«التمكين».. موقف جماعة
الإخوان المسلمين من المشاركة السياسية وتداول السلطة 41

الفصل الثاني: جماعة الإخوان المسلمين وحرية التعبير
والتفكير والبحث العلمي 91

الفصل الثالث: جماعة الإخوان المسلمين وحرية المعتقد 137

الفصل الرابع: جماعة الإخوان المسلمين والمجتمع المدني 185

الفصل الخامس: المرأة لدى جماعة الإخوان المسلمين.. الرؤية والواقع 239

الخاتمة العامة 279

المصادر والمراجع 287

الملخص التنفيذي

- تتعامل جماعة الإخوان المسلمين مع مفاهيم المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، بنوع من الانتهازية والبرجماتية القائمة على التقية السياسية والدينية؛ بهدف الوصول إلى السلطة وإقامة الدولة الإخوانية للانطلاق نحو قيادة العالم تحت شعار «أستاذية العالم» وفق أُسس وأفكار مؤسسها حسن البنا.

- لا تؤمن جماعة الإخوان المسلمين بمفاهيم المشاركة السياسية وتداول السلطة، وإنما تعدُّها مجرد وسيلة فرضتها عليها الضرورة للوصول إلى السلطة، وخصوصًا أنها تعتقد أن وصولها إلى الحكم هو بمنزلة فرض عين عليها، لكونها صاحبة الرؤية الوحيدة الصحيحة للإسلام، والتي تمثل الطائفة المؤمنة.

- تستغل الجماعة تلك المفاهيم خلال مرحلة الاستضعاف، لترسيخ وجودها على الساحة، وتعزيز دورها في مواجهة النظام السياسي القائم، من خلال استغلالها في تشويه الأنظمة السياسية القائمة واتهامها بالاستبداد والدكتاتورية وعدم الديمقراطية، والتضييق على الحقوق والحريات.

- عندما تكون الجماعة في السلطة، فإنها تعمل على إقصاء المعارضة بشتى أشكالها وصورها، لقطع الطريق على أي تداول سلمي للسلطة، مستخدمةً في ذلك سلاح التكفير الديني عبر اتهامها بالوقوف ضد تطبيق الشريعة ومعاداة الإسلام، ما يجعل تلك القوى في مرمى نيران التكفير والتهديد.

- تكشف أدبيات جماعة الإخوان المسلمين عن تصوُّرٍ لمفاهيمِ المشاركة السياسية وتداولِ السلطة، مغايرٍ للتصورات المتعارَف عليها في مدارس العلوم

السياسـية المختلفـة، إذ الجماعـة تنطلق من رؤية سـيد قطـب الذي كان يـرى أنه لا يمكـن أن يكون هنـاك نظام يحكـم البلاد غيـر النظام الإسـلامي، الـذي تختفي معه كل القوانين الوضعية وتوجه فيه الضربات إلى لقوى السياسية المعارضة.

- مـن أبـرز دلائـل عـدم إيمـان جماعـة الإخـوان المسـلمين بمفهومَـي المشـاركة السياسـية وتـداول السـلطة، هو عـدم تطبيقها لهمـا داخـل هيكلهـا التنظيمي؛ حيث تسـيطر عليـه الديكتاتوريـة القياديـة وإقصـاء المعارضة، وعـدم السـماح بوجود أي شـكل مـن أشـكالها، بالإضافـة إلـى أن تولّـي المناصـب القياديـة يكـون بنـاءً على الولاء للقيادة، وليس بناءً على الكفاءة.

- تشـير تجـارب جماعـة الإخـوان المسـلمين وفروعهـا المختلفـة مـع المشـاركة السياسـية والتـداول السـلمي للسـلطة، إلى أنها لـم تؤمن بتلـك المفاهيم قَـطُّ، نظرًا لأن مرجعيتهـا الفكريـة تـرى أنهـا مفاهيـم غربيـة تتنافـى مـع الطبيعـة السياسـية للإسـلام وأصـول الحكـم فيـه، وأن التعامل معهـا يكون من بـاب الضـرورات التي تبيـح المحظـورات، بعدمـا أصبحـت تلـك المفاهيم جـزءًا مـن الفكر والممارسـة السياسيَّيْن اللَّذيْن قامت عليهما الدولة الحديثة.

- من خـلال تحليل بعـض النصوص المؤسسـة لجماعة الإخـوان المسـلمين، يتضح أن الجماعـة لا تؤمـن بحريـة التعبيـر ولا بحريـة التفكيـر والبحـث العلمـي؛ لأنهـا تعتقـد اعتقـادًا راسـخًا أنهـا تمتلـك الحقيقـة المطلقـة، وأنهـا الوحيـدة التـي تمثل الإسلام الحقيقي، وكأنها جماعة المسلمين أو كأنها الفرقة الناجية.

- يمكـن التأكيـد أن التحـولات الظاهـرة المؤقتـة التـي شـهدتها جماعـة الإخـوان المسـلمين بإعلانهـا قبول بعض قيـم الديمقراطيـة والحداثة -مثـل الانتخابات- لم يكن مـن صميم فكـر الجماعة، ولكنه نـوع من المراوغـة والخداع لتحقيـق أهدافها وأطماعها الخاصة بسهولة.

- استغل الإخوان المسلمون المناخ المتوافر من الحريات العامة في بعض الدول أو درجات من الحريات في دول أخرى لتسهيل الوصول لمأربهم، وذلك على الرغم من أن النصوص المؤسسة لأيديولوجية جماعة الإخوان مفعمة بموانع حرية التفكير والتعبير.

- إن الضوابط أو الموانع التي وضعها منظرو «الإخوان» بخصوص حرية التعبير والتفكير على الرغم من أخلاقيتها في المجال الديني والمجتمعي، فإنه يمكن استخدامها في المجال السياسي لقمع الحريات، باسم الدين، نظرًا لعموميتها الشديدة.

- يمكن إجمال موقف جماعة الإخوان المسلمين من حرية التعبير والتفكير والبحث العلمي في أنها تُشَرْعِنُ هذه الحريات عندما تتفق مع مصلحتها، لكن إذا ما تعارضت تلك الحقوق مع مصلحتها فإنها تسلط على تلك الحريات ما تسميه الضوابط الشرعية، للحد منها ومنعها.

- لا تؤمن جماعة الإخوان المسلمين بحرية المعتقد، ولا يعدو ما تعلنه الجماعة من تأكيدات بأنها تحترم هذه الحرية وتقبل بها، أن يكون مجرد موقف ظاهري، الهدف منه تحقيق أهداف الجماعة في الظهور بمظهر احترام هذه الحرية، ولاسيما أمام الغرب.

- موقف «الإخوان» المعلن من حرية المعتقد يخفي وراءه تفصيلات كثيرة، كلها تصب في عدم القبول بهذه الحرية، وخصوصًا بالنسبة إلى الآخر، بما في ذلك المسلم غير المنتمي للجماعة.

- برغم أن بعض مفكري الجماعة ومنظريها يؤكدون في كتاباتهم أنهم مع حرية المعتقد، فإن إمعان النظر في هذه الكتابات يكشف عكس ذلك تمامًا، فدائمًا ما يعلن هؤلاء الكتاب احترام حرية المعتقد، لكنهم لا يلبثون أن يعبروا عن أفكار أخرى تتناقض مع هذه الحرية.

- يقصر مفكرو جماعة الإخوان المسلمين حرية المعتقد على فكرة عدم جواز إكراه غير المسلم على اعتناق الإسلام، لكنهم يسكتون أو يرفضون تمامًا فكرة خروج المسلم من الإسلام، ويُقرُّون عقوبة القتل على هذا الشخص مع اختلافهم حول كيفية تطبيق هذه العقوبة.

- بعض مفكري «الإخوان» أكد أنه يقبل بخروج المسلم من الإسلام من دون تطبيق أي عقوبة عليه، لكن موقف هؤلاء العملي من قضية عقوبة المرتد كشف قناعتهم الأصلية، والدليل على ذلك موقف حسن الترابي من تكفير محمود محمد طه وإعدامه، إذ لم يُبْدِ الترابي أي موقف معارض، والأقرب أنه أيَّد الإعدام.

- مفكرو الإخوان الذين قالوا إن حكم المرتد يقرره القضاء وتنفذه الدولة، لم يلبثوا أن تراجعوا عن ذلك وأقروا بأن هذا الحكم -بالرغم من تأكيدهم أنهم مع حرية المعتقد- يمكن أن ينفذه أحد العامّة، كما في قضية المفكر المصري فرج فودة الذي قتله شباب من الجماعة الإسلامية متأثرين بفتوى إخوانية.

- عملت جماعة الإخوان المسلمين على امتطاء مؤسسات المجتمع المدني لاختراق أبنية المجتمعات وهياكلها، والنفاذ إلى المؤسسات التنظيمية للنظم القائمة، الأمر الذي اتضح بشكل جلي بعد ما يسمى «الربيع العربي»، والتي أظهرت بالفعل حقيقة نوايا الجماعة ومشروعها «التمكيني» العابر للحدود الوطنية عبر النفاذ إلى السلطة بمعناها الأرحب (التنفيذية والتشريعية والقضائية).

- حرصت الجماعة دائمًا على التوسع في تأسيس منظمات مجتمع مدني تابعة لها، وعلى توظيف هذه المنظمات لخدمة مصالحها، ولاسيما فيما يتعلق بتقوية بنيتها التنظيمية. وفيما سعت الجماعة للتوسع في تأسيس هذه المنظمات، فإنها اتخذت موقفًا مناوئًا تجاه منظمات المجتمع المدني التابعة للتيارات المدنية الأخرى.

- هناك مجموعة من الدوافع والأسباب التي أدت إلى قيام جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس منظمات مجتمع مدني في العديد من الدول التي توجد فيها الجماعة، من بينها استقطاب عناصر جديدة وتجنيدها، واختراق المجتمعات وتوسيع قاعدتها الوظيفية، والتوظيف الانتخابي.

- تعاملت جماعة الإخوان المسلمين مع منظمات المجتمع المدني المناوئة لها وفق ركيزتين أساسيتين، هما: الاحتواء والاختراق، وهو ما حدث مع الكثير من مؤسسات وائتلافات الشباب في ثورات ما يسمى «الربيع العربي».

- نجحت الجماعة في امتطاء مؤسسات المجتمع المدني عبر تطورها التاريخي من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها، وهو ما ظهر في توظيف الإخوان لهذه المؤسسات عبر طرح إشكاليات عدة مثل: «المدني في خدمة السياسي»، و«المدني في خدمة التعبئة والحشد»، و«المدني لإنتاج خطاب ديني مواز»، و«المدني لمخاطبة العالم الخارجي»، و«المدني لتوفير التمويل».

- سعت جماعة الإخوان المسلمين إلى نسج شبكة من مؤسسات المجتمع المدني، عبر العالم، من أجل زيادة التأثير في موضوع ما أو تجاه طرف ما؛ أي إنها إحدى صور القوة من حيث التأثير. وهذا هو ما تهدف إليه الجماعة بالحفاظ على قوة التأثير في المجتمعات التي توجد فيها بصفة عامة، وفي الغرب على وجه الخصوص.

- منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في عام 1928 والمرأة الإخوانية تعاني التهميش والتمييز، ولا تتمتع بمكانة مساوية لمكانة الرجل؛ إذ لم تحصل أيُّ امرأة على عضوية مكتب الإرشاد، أو مجلس شورى الجماعة، كما ظلت بعيدة عن أي منصب إداري قيادي داخل الجماعة.

- تتخذ مساهمة المرأة الإخوانية في المجالات الاجتماعية والخيرية والدعوية والتربوية، حيزًا واسعًا، مقارنة بدورها في المجال السياسي، انطلاقًا من التقسيم

الجنسـاني والاختـلاف البيولوجـي الـذي تتبنـاه الجماعـة. ويرجـع ذلـك إلـى الأدبيـات الفكريـة التي ركـز فيها حسـن البنّا علـى محدوديـة دور المـرأة واقتصاره على المجال الخاص المتعلق بالأسرة والزوج.

- تعتمـد جماعـة الإخـوان المسـلمين فـي بنيتهـا التنظيميـة والحركيـة علـى سياسـة أبويـة، فهـي وإن ضمّت نسـاء فـي صفوفها، فـإن مشـاركتهن محـدودة وانخراطهن فـي الجماعـة جـاء علـى أسـس عائليـة. وتعمـل هـؤلاء «الأخـوات» وفـق أجنـدة حزبيـة ذكوريـة لا تمنـح الأولويـة لقضايـا المـرأة ولا تؤمن بالمسـاواة فـي الأدوار والفرص بين الجنسين.

- خـلال ثـورة 25 يناير 2011 تعززت المشـاركة السياسـية للمرأة فـي جماعة الإخوان المسـلمين، وبعـد عـزل محمـد مرسـي فـي 30 يونيـو 2013، قـادت التظاهـرات والاحتجاجـات ضـد النظـام السياسـي. لتبرز بعـض الأصـوات النسـائية الإخوانية المطالبـة بإعـادة النظـر في وضـع المـرأة داخل الجماعـة، اسـتنادًا إلى الـدور الذي اضطلعـت به، سـواء فيمـا يتعلق بالمشـاركة فـي التظاهـرات المناهضـة للحكم في مصر أو الحشد لها، أو الإسهام في الترويج الإلكتروني للجماعة وفكرها.

المقدمة العامة

هـذه الدراسـة العاشـرة مـن موسـوعة جماعـة الإخـوان المسـلمين التـي يُعدُّها مركـز ترينـدز للبحـوث والاستشـارات. وتتنـاول الدراسـة موقـف الجماعـة مـن بعض القضايـا المهمـة المتعلقـة ببعـض الحريـات والحقـوق العامـة، مثـل قضايـا المشـاركة السياسـية والتداول السـلمي للسـلطة، وحرية التفكيـر والبحث العلمي وحريـة المعتقد، إضافـة إلـى موقـف الجماعـة مـن منظمـات المجتمـع المدنـي وقضايـا المـرأة، ويتـم التركيـز علـى هـذه القضايـا بوجـه خـاص، لأنهـا تكشـف عـن الازدواجيـة والانتهازية التـي تتعامـل بهـا الجماعـة لتحقيـق أهدافهـا، انطلاقًـا مـن تبنيهـا مبـدأ «الغايـة تبـرر الوسيلة».

فبالرغـم مـن مزاعـم الجماعـة بأنهـا تؤمـن بمبـادئ الديمقراطيـة وبالحقـوق والحريـات العامـة، ومـا يرتبـط بهـا مـن مفاهيـم، فإنها فـي حقيقة الأمـر لا تؤمـن بتلك المبـادئ، ليـس فقـط لتعارضهـا مع نهجهـا الفكـري، وإنمـا كذلـك لأن تلـك المفاهيم ترتبط بشـكل مباشـر بالدولة المدنيـة الحديثة، التـي تعدُّهـا الجماعةُ معاديةً للإسـلام أو علـى الأقـل متعارضـةً معـه، إذ تـرى أدبيـات الجماعـة أن المجتمـع والدولـة يجـب أن يقوما في الإسـلام علـى الإيمان والوحـدة من كل وجه، فيمـا تقـوم دول العالم الحديث علـى مبـادئ يرفضهـا الديـن، وهـو مـا حاولـت مؤلفـات بعـض رموزهـا مـن أمثـال عبدالقـادر عـودة التأكيـد عليه، مـن خلال ترسـيخها مبـدأ «الافتـراق الكامل بيـن النظام الإسـلامي والأنظمـة الأخـرى فـي القانـون والتشـريع، وفـي النظـام الاجتماعـي والاقتصادي والسياسي»[1].

1 حمـادي ذويـب، «الإسـلام وأوضاعنـا السياسـيّة» لعبدالقـادر عـودة، موقـع مؤمنـون بـلا حـدود، 5 سـبتمبر 2014، على الرابط: https://bit.ly/44yvqTG

وبالرغم من ذلك تُعدُّ جماعة الإخوان المسلمين من أكثر التنظيمات المتطرفة على الإطلاق اهتمامًا بالعمل السياسي، ما جعلها دائمًا ترفع شعارات ضرورة توسيع نطاق المشاركة السياسية وضرورة تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة وترسيخ حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، إضافة إلى دعوات ضرورة تفعيل دور المرأة في المجتمع وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، وذلك ليس من باب الاقتناع بتلك المفاهيم، وإنما لكونها تمثل بالنسبة إليها أفضل الآليات والوسائل المتاحة والأقل تكلفة لتحقيق أهدافها في الوصول إلى الحكم، مقارنة بالآليات العنيفة التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية، والتي تطلق عليها أدبياتها «العمليات الجهادية»، التي تؤدى غالبًا إلى خسائر فادحة في صفوف التنظيمات جراء الضربات العسكرية والأمنية، وانهيار شعبيتها بسبب الرفض المجتمعي لها، جراء استخدامها العنف ضد المدنيين واستهدافها البنية التحتية والمرافق العامة، في حين أن الوسائل الأولى -المفاهيم سالفة الذكر- تؤدي إلى تعزيز المكانة المجتمعية والسياسية للجماعة، ما يضفي عليها وعلى بعض أنشطتها نوعًا من الشرعية السياسية والقانونية، ما يساعدها على البقاء والتمدد والانتشار[2].

لكن لجوء الجماعة إلى الآليات السياسية لا يعني رفضها لآليات العنف، إذ إنها تستخدم تلك الآليات لكونها الأقل تكلفة من النواحي البشرية والتنظيمية والأمنية، فضلًا عن كونها تساعدها على نيل تعاطف المجتمع والقوى السياسية والمدنية، التي تسعى الجماعة إلى التقارب معها عبر رفع شعارات الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والمرأة، بالإضافة إلى مطالبتها بتعزيز دور المجتمع المدني، الذي يساعدها بشكل فعال على التغلغل داخل المجتمعات، وهو الدور الذي تلعبه مؤسساتها الخيرية والخدمية التي تعمل تحت ستار المجتمع المدني، التي غالبًا ما تستهدف الفئات الأكثر فقرًا التي لا تصل إليها المنظمات الحكومية

2 عمار فايد، هل القضاء على أنشطة الإخوان الاجتماعية في مصر يدفع الجماعة إلى العنف؟، مركز بروكنجز، 23 مارس 2016، على الرابط: https://2u.pw/vC4wZ3

وغير الحكومية الأخرى، وهو ما نجحت فيه الجماعة بشكل لافت للنظر في العديد من الدول، ما جعلها تحظى بنيل تعاطف قطاعات كبيرة من الفقراء والمهمشين، ومن ثم يتم استقطاب العديد من تلك القطاعات إلى صفوفها، تحت تأثير الخدمات التي تقدمها لهم عبر منظمات المجتمع المدني التي تسيطر عليها أو تتعاون معها، وهو ما جعل شعبية الجماعة تتركز أساسًا في الطبقتين الوسطى والدنيا[3].

وعلى صعيد آخر، فإن الذي شجع جماعة الإخوان المسلمين على التوجه نحو العمل السياسي، أنه يمنحها قدرًا كبيرًا من حرية الحركة، ومن ثم فإنه يمكّنها من توسيع نشاطها دون ضغوط أمنية ولا قيود سياسية أو قانونية تحدّ من حركتها وتقيّد قدرتها على التمدد والانتشار، ولعل هذا ما جعل الجماعة عند نشأتها تؤكد ممارسة العمل السياسي، من خلال المقولة الشهيرة لحسن البنا مؤسس الجماعة «إن جماعة الإخوان ليست مجرد جماعة دعوية إسلامية، ولكنها أيضًا هيئة سياسية نتيجة لفهمها العام للإسلام، وأن مشاركتها السياسية تأتي من منطلق الإصلاح في الأمة، وتطبيق لتعاليم الإسلام وأحكامه»، وذلك في محاولة منه لتطويع العمل السياسي لخدمة العمل الدعوي والتنظيمي، وخصوصًا أن الجماعة تتميّز عن غيرها من التنظيمات الإرهابية الأخرى بقدرتها الواسعة على التأثير، وهو ما جعلها تحصل على قدر كبير من الدعم الشعبي، بتوفيرها بعض الخدمات العامة والحيوية، ما جعلها تصف نفسها بأنها حليفة للطبقات المهمّشة اقتصاديًّا في العديد من الدول[4].

وتهدف جماعة الإخوان المسلمين من وراء رفع شعارات حرية التعبير والاعتقاد والدفاع عن قضايا المرأة، إلى تحسين صورتها الخارجية، عبر الإيحاء بأنها جماعة مدنية تدافع عن قضايا الحقوق والحريات، ليس فقط لتعزيز مكانتها

3 عبد الحافظ الصاوي، الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية.. رؤية أخرى، الجزيرة نت، 12 يوليو 2020، على الرابط: https://2u.pw/PZLIYo

4 جماعة الإخوان المسلمين، مركو مالكوم «كير- كارنيجي» للشرق الأوسط، 11 أكتوبر 2011، على الرابط: ar-pub-54980/11/10/https://carnegie-mec.org/2011

الداخلية وإنما أيضًا لنيل تعاطف العالم الغربي الذي يرفع شعار الدفاع عن حقوق الإنسان والحرية والعدالة، ولعل هذا ما يفسر تكثيف الجماعة لتناولها لتلك القضايا خلال السنوات الماضية في الدول الغربية، عبر مؤسساتها الإعلامية والفكرية، وذلك في محاولة منها لتعويض حالة الانحسار والتراجع التنظيمي الذي تعاني منه في معظم الدول العربية، ولاسيما الدول التي كانت تتصدر فيها المشهد السياسي على غرار مصر وتونس والسودان والمغرب، وذلك عبر محاولة التلاعب بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وربما هذا ما جعل بعض الدول الغربية تعتقد أنه يمكن الاعتماد على جماعة الإخوان في الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، غير مدركين أن الجماعة وأفكارها المتطرفة تعدّ بمنزلة الحاضنة التي خرجت منها غالبية التنظيمات الإرهابية[5].

واللافت للانتباه في هذا الإطار أن تصوُّر جماعة الإخوان المسلمين الحقيقي للمفاهيم السابقة يختلف اختلافًا كبيرًا عن معناها ومضمونها الحقيقي المتعارف عليه في العلوم السياسية، وهو ما يشير إليه عدد من أدبياتها، التي ترى أن تلك المفاهيم مستوردة من الغرب، وأنها لا تتماشى مع مفهوم الدولة الإسلامية المنشودة، التي يستمدون ملامحها من التراث الإسلامي، القائم على البيعة من أهل الحل والعقد والسمع والطاعة للحاكم وعدم جواز منازعته الأمر، ما دام يحكم بالشريعة الإسلامية –هو ما يتنافى بشكل واضح مع مبدأ التداول السلمى للسلطة، الذي ترده الجماعة في كل الأقطار عندما تكون في المعارضة أو في مراحل الاستضعاف– وأن معارضة نظام الحكم الذي تمثله الجماعة هو معارضة للإسلام والشريعة، وهو ما قد يصل بأصحابها إلى حد الخروج من الإسلام، أو يجعلهم يستحقون جزاء «الخوارج»، وخصوصًا أن الفكر الإخواني أضفى على الجماعة شرعية دينية زائفة، على نحو يجعل منها مرادفًا للإسلام والإسلام مرادفًا للجماعة، فيصبح أي نقد أو اعتراض يُوجَّه للجماعة موجهًا للإسلام ذاته، حتى يصبح المشروع

5 رامي عزيز، الإخوان المسلمون والغرب: لعبة الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز ترينـدز للبحوث والاستشارات، 7 ديسمبر 2021، على الرابط: https://bit.ly/3M2TA1a

السياسي للجماعة هو مشروعًا للإسلام، وبذلك تكون الجماعة ضربت سياجًا من الحصانة الفكرية والدينية حول مشروعها السياسي[6].

لذا ينطلق الخلل في التصور الإخواني تجاه المفاهيم السابقة، من الخلل في تصورها لمفهوم الدولة، لأنها مرتبطة بشكل كبير بالدولة المدنية الحديثة، التي تتناقض بشكل كبير مع مفهوم الدولة الإسلامية التي تنشدها جماعة الإخوان، بالرغم من مزاعم الجماعة المتكررة بأن مشروع الدولة الإسلامية الذي تطالب به لا يختلف عن مفهوم «الدولة المدنية»، ولعل هذا ما دفع بعض منظّري الجماعة ومفكريها إلى طرح مفهوم جديد للتغلب على تلك المعضلة، على غرار مفهوم «الدولة المدنية الإسلامية»، وبالرغم من ذلك فقد وجدوا صعوبة في تعريف ماذا يعنون بهذه الدولة، بالنظر إلى كونه مفهومًا ملتبسًا في الخطاب الإخواني الذي قام منذ تأسيس الجماعة في عشرينيات القرن الماضي على مقولة حسن البنا المشهورة «الإسلام دين ودولة ومصحف وسيف». ومع أن الجيل الأول من منظّري الجماعة دأب على القول إن الدولة الإسلامية ليست دولة دينية بالمعنى الكهنوتي الكنسي، إلا أن تأكيد شمولية الإسلام للمنحيين الديني والدنيوي وترسيخ مركزية الدولة في الشأن الديني ليس لهما معنى سوى القول بنمط من دينية الدولة، وخصوصًا أن المعنى الملتبس في مقولة «الدولة المدنية الإسلامية»، طرح الإشكال المعقد المتصل بالعلاقة بين الجانب الإجرائي التنظيمي في الديمقراطية التعددية وقاعدتها الليبرالية الدنيا التي هي مضمونها المعياري في حدود ثوابته المحدودة (حرية الاعتقاد والتعبير والتنظيم والتداول السلمي على السلطة)[7].

وقد أطلق الفيلسوف المغربي البارز، طه عبدالرحمن، على هذا المشروع مقولة «الديانية» التي تعني إضفاء السمات الدينية على السياسة وتحويل الدين إما

6 إبراهيم غرايبة، الإخوان المسلمون: مفاهيم وتطبيقات تؤشر إلى الانفصال عن الأمة، موقع حفريات، 27 ديسمبر 2020، على الرابط: https://2u.pw/fPVCF6

7 السيد ولد أباه، الدولة المدنية في خطاب «الإخوان» الجديد، صحيفة الاتحاد، 3 يونيو 2012، على الرابط: https://2u.pw/LQt2Ze

لمتابعة القراءة
اشتري الكتاب

موقف جماعة الإخوان المسلمين من الحقوق والحريات

تعارض قيمي واستغلال مصلحي

سعت هذه الدراسة التي تعدّ العاشرة ضمن موسوعة جماعة الإخوان المسلمين التي يُعدُّها مركز تريندز للبحوث والاستشارات، إلى التعرف على حقيقة رؤية جماعة الإخوان المسلمين لبعض الحقوق والحريات العامة، مثل المشاركة السياسية وتداول السلطة وحرية التفكير والبحث العلمي وحرية المعتقد، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والمرأة.

لقد دأبت جماعة الإخوان المسلمين على التباهي بأنها تقبل الحقوق والحريات العامة وتحترمها، وأنها تسعى إلى أن تُصان تلك الحقوق والحريات فعليًّا في المجتمع، لكن السؤال المهم هو: هل تحترم الجماعة حقًّا هذه الحقوق والحريات؟ بمعنى آخر: هل يتوافق ما تعلنه الجماعة من قبول واحترام للحقوق والحريات العامة مع مواقفها العملية على أرض الواقع أم إن الأمر لا يعدو مجرد مواقف كلامية الهدف منها تحقيق بعض المصالح الخاصة؟

حاولت الدراسة الإجابة عن هذا السؤال المهم عبر اختبار مقولات الجماعة ومواقفها العملية إزاء قضايا الحقوق والحريات العامة، إذ أجرت مقارنات بين الرؤيتين النظرية والعملية للجماعة تجاه تلك القضايا بغرض معرفة مدى الاتساق بين الرؤيتين ومدى التزام الجماعة بما تعلنه.

لقد كشفت الدراسة بشكل واضح وجليّ وجود فجوة كبيرة بين ما تعلنه جماعة الإخوان المسلمين من قبول واحترام للحقوق والحريات العامة وبين تطبيقها الفعلي لهذه الحقوق والحريات، حتى تحوَّلَ هذا القبول والاحترام إلى مجرد شعارات لا قيمة لها، ويجري توظيفها لتحقيق بعض الأغراض الخاصة بالجماعة.

TRENDS
تريندز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

ISBN 978-9948-789-68-0
9 789948 789680

trendsresearch.org
@TrendsRA
trendsra
Info@trendsresearch.org
Trends Research and Advisory
trendsresearch